Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية

ملخص حول المذكرة المتعلقة بالتوزيع الجهوي للاستثمار المرافقة لقانون المالية لسنة 2026

***

يعتبر الاستثمار العمومي أحد الدعائم الأساسية للتنمية ببلادنا، باعتباره أداة استراتيجية لترجمة الاختيارات الكبرى للدولة في مجالي تحقيق العدالة المجالية وتعزيز التنمية المستدامة. وقد سجل الغلاف المالي المخصص للاستثمار العمومي خلال الفترة 2020–2025 ارتفاعا مهما بلغ 86.8%. كما تم تخصيص مبلغ 380 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2026 لهذا الغرض.

هذا، وتندرج مشاريع الاستثمار المبرمجة برسم سنة 2026 في إطار مواصلة تنزيل الاستراتيجيات القطاعية التي اعتمدها المغرب وتنفيذ الأوراش الكبرى المبرمجة في مجال البنيات التحتية. وتتوزع هذه الاستثمارات في مجموع التراب الوطني وحسب أبرز القطاعات والمجالات الترابية المعنية، على النحو التالي:

قطاع الصحة: في إطار مواكبة الورش الملكي المتعلق بتعميم نظام التغطية الصحية، والحرص على مواصلة تنفيذ الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية ببلادنا، لا سيما من خلال تسريع برنامج إعادة تأهيل العرض الصحي وإحداث المراكز الاستشفائية الجامعية بكل جهة من جهات المملكة، يولي قانون المالية لسنة 2026 أهمية قصوى لهذا القطاع، حيث سيرتفع الغلاف المالي المخصص له ليبلغ 42,4 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 9,8 مليار درهم مقارنة مع سنة 2025.

هذا، فبالإضافة إلى دخول المركز الاستشفائي الجامعي بأكادير حيز الخدمة خلال سنة 2025، واقتراب الانتهاء من بناء المركز الاستشفائي الجامعي بالعيون، سوف تتواصل أشغال بناء المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا بالرباط، إلى جانب استمرار أشغال بناء المراكز الجامعية بكل من بني ملال وكلميم والراشيدية. في نفس السياق، سيتم تعزيز الشبكة الصحية على المستويين الجهوي والإقليمي من خلال مواصلة وإطلاق مشاريع بناء 44 مركزاً استشفائياً بكلفة إجمالية تقدَّر بحوالي 23 مليار درهم. وتشمل هذه المشاريع إحداث مراكز استشفائية جهوية بكل من وجدة وبني ملال وتامنصورت وكلميم والداخلة، إلى جانب المراكز استشفائية الإقليمية أو على مستوى العمالات بكل من وزان والناظور وفكيك ومولاي يعقوب والحاجب والفقيه بن صالح والمحمدية وسطات ومولاي رشيد والصويرة وتنغير وزاكورة وتارودانت وطرفاية. في المقابل، ستتواصل أشغال بناء وإطلاق 26 مستشفى للقرب بتكلفة إجمالية تعادل 4,2 مليارات درهم نذكر منها مستشفيات إمينتانوت وتمنار والريصاني وتيغرت والوطية ولخصاص وتافراوت وتالوين.

قطاع التعليم: يحظى هذا القطاع باهتمام خاص باعتباره دعامة أساسية لتأهيل رأسمال بشري منتج وذي كفاءة عالية، قادر على الانخراط الفعلي في مسار التنمية الذي تعرفه بلادنا. وانطلاقا من هذه الأهمية، تعمل الحكومة على تعزيز الاستثمارات العمومية الموجهة لهذا القطاع عبر اعتماد مجموعة من المشاريع الهادفة إلى تطوير البنية التربوية وتحسين جودتها.

في هذا الإطار، تمت برمجة إحداث حوالي 4800 قسم مخصص للتعليم الأولي برسم الدخول المدرسي 2026-2027، بهدف بلوغ ما يقارب 40 000 قسم ستتيح استفادة أكثر من مليون تلميذ. ويتعلق الأمر بإحداث 387 قاعة دراسية للتعليم الأولي بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة و458 قاعة بجهة فاس-مكناس و454 قاعة بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، وكذا 722 قاعة بجهة الدار البيضاء-سطات و515 قاعة بجهة مراكش-آسفي. كما سيتواصل برنامج توسيع المؤسسات التعليمية من خلال بناء 150 قاعة دراسية وتوسيع 3 داخليات بجهة

بني ملال-خنيفرة وبناء 433 قاعة وتوسيع 3 داخليات بجهة الدار البيضاء-سطات، إضافة إلى بناء 75 قاعة وتوسيع داخلية واحدة بجهة درعة-تافيلالت. من جهتها، ستعرف جهة سوس-ماسة بناء 200 قاعة وتوسيع داخلية إضافية، بينما ستستفيد الجهات الجنوبية الثلاثة في إطار هذا البرنامج من بناء 63 قاعة.

قطاع الماء: ما فتئ هذا القطاع يحتفظ بمكانته المحورية ضمن أولويات الاستثمار العمومي برسم سنة 2026، من خلال تخصيص غلاف مالي يناهز 16,4 مليار درهم. وتنسجم هذه البرمجة مع التوجهات الحكومية الرامية إلى تعزيز الأمن المائي للمملكة، وتحقيق قدر أكبر من العدالة المجالية على مستوى توزيع الموارد الحيوية.

في هذا الإطار، تتركز الجهود المبذولة على مواصلة تنفيذ برنامج بناء السدود، والذي يشمل تشييد ستة عشر سدا كبيرا على المستوى الوطني. كما هو الحال بالنسبة لسدي رِباط الخير والرتبة بجهة فاس-مكناس وسدّي آيت زيّات وبولعوان بجهة مراكش-آسفي، بالإضافة إلى سد تمري بجهة سوس-ماسة وسدّي تغزيرت ووادي الأخضر بجهة بني ملال–خنيفرة، فضلا عن سد تارجا أومادي بجهة الشرق. وتتزامن هذه المشاريع مع تسريع وتيرة إنجاز البرامج الاستراتيجية الكبرى الرامية إلى نقل المياه بين الأحواض، وكذا برامج تحلية مياه البحر وفي مقدمتها مشروع إنجاز مأخذ المياه لمحطة تحلية مياه البحر بالعيون. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه المبادرات تهدف إلى تعزيز قدرات تعبئة الموارد المائية خلال السنة على مستوى الجهات، وضمان تزويد مستمر للمناطق القروية بالماء، وذلك في إطار مقاربة مندمجة توازي بين تدبير العرض وترشيد الطلب.

قطاع التجهيز: يعتمد المغرب استراتيجية مندمجة لتطوير البنيات التحتية، تستهدف تعزيز الربط بين مختلف مناطق المملكة وتقليص التكاليف اللوجستية، وكذا دعم الجاذبية الاقتصادية على المستوى الجهوي.

في هذا السياق، تتضمن المشاريع الاستثمارية المبرمجة برسم قانون المالية لسنة 2026 عدة أوراش هيكلية كبرى. فبجهة الشرق، سيتم الشروع في إنجاز الطريق السيار جرسيف-الناظور على طول 104 كيلومترات، إضافة إلى تثنية نحو 70 كيلومتراً من الطريق الوطنية رقم 2، وذلك لتأمين ربط فعّال بميناء الناظور غرب المتوسط. أما بجهة فاس-مكناس، فسيتم توسيع المحور الرابط بين فاس وتاونات على الطريق الوطنية رقم 8 بمسافة 73 كيلومترا، وهو ما سيساعد على تعزيز شروط السلامة الطرقية وتحسين انسيابية حركة المرور. وبشمال المملكة، ستستفيد جهة طنجة-تطوان-الحسيمة من غلاف مالي قدره 1,7 مليار درهم يخصص لتأهيل الشبكة الطرقية وتثنية 11,5 كيلومترا من الطريق الوطنية رقم 2. من جهة أخرى، وعلى مستوى البنية التحتية المتعلقة بالموانئ، يبرز مشروعان استراتيجيان، وهما ميناء الداخلة الأطلسي بكلفة 13,6 مليار درهم، ويضم جسرا بحريا بطول 1.330 مترا ومسارا طرقيا بطول 7 كيلومترات، وميناء الناظور غرب المتوسط الذي تصل كلفته إلى 11,59 مليار درهم، ويشمل حاجزا رئيسيا بطول 4.300 متر وحاجزا ثانويا بطول 1.200 متر، إضافة إلى خمسة أرصفة ومنطقة صناعية ولوجستية تمتد على مساحة 760 هكتارًا.

هكذا، وانسجاما مع هذه الاستثمارات في مجالي الطرق والموانئ، سيواصل المغرب تنفيذ برنامج واعد لتحديث المطارات بهدف الرفع من قدرتها الاستيعابية وتعزيز انفتاح الجهات ذات الجاذبية السياحية. فبجهة الدار البيضاء-سطات، من المنتظر رفع الطاقة الاستيعابية لمطار محمد الخامس من 14 إلى 35 مليون مسافر عبر إنشاء محطة جديدة، وهو ما سيعزز موقعه كمنصة جوية مركزية على المستوى الإقليمي. وبشمال البلاد، ستتواصل أشغال توسيع مطار طنجة ابن بطوطة لرفع طاقته الاستيعابية من 2 إلى 7 ملايين مسافر، بينما سيستفيد مطار تطوان من برنامج لتطوير وتحسين مستوى خدماته. أما بالوسط الشرقي، فسيتم توسيع مطار فاس-سايس ورفع طاقته من 2 إلى 5 ملايين مسافر. وبجهة مراكش-آسفي، ستتم مضاعفة الطاقة الاستيعابية لمطار مراكش-المنارة من 8 إلى 16 مليون مسافر. كما سيتواصل برنامج توسيع مطار أكادير-المسيرة بجهة سوس-ماسة لرفع طاقته الاستيعابية من 2.5 إلى 7 ملايين مسافر، وهو ما سيساهم في تعزيز الدينامية السياحية والتجارية بالمنطقة.

قطاع النقل واللوجستيك: يعد أحد الركائز الأساسية للاستثمار العمومي خلال سنة 2026، بالنظر إلى دوره المحوري في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز الاندماج المجالي. في هذا الإطار، تعمل الحكومة على تطوير وإنجاز مشاريع البنيات التحتية المخصصة للنقل وتحديث المنظومات اللوجستية، بما يساهم في تحسين انسيابية التنقل وجودة الخدمات العمومية.

فعلى المستوى الجهوي، ستعرف الجهة الشرقية تنفيذ مشروع الربط السككي الخاص بميناء الناظور غرب المتوسط، بما يعزز ربطه بشبكة نقل فعّالة. كما يرتقب الشروع، على مستوى جهتي مراكش-آسفي والدار البيضاء-سطات، في تمديد خط القطار فائق السرعة نحو مدينة مراكش، بهدف تعزيز الربط المجالي وتحسين عرض النقل بين الجهات. أما بخصوص النقل الحضري، فستعرف جهة الرباط-سلا-القنيطرة إطلاق مشروع إحداث خطوط حافلات ذات مستوى عال من الخدمة بكل من الرباط وسلا و تمارة، بالإضافة إلى تعزيز أسطول الحافلات المخصصة لخدمات النقل العمومي الحضري.

الخاتمة:

تبرز الاستثمارات العمومية المبرمجة لسنة 2026 بغلاف مالي قيمته 380 مليار درهم، الإرادة القوية للمملكة لتعزيز العدالة المجالية وتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية ودعم مسار التنمية المستدامة. في هذا الإطار، يغطي التوزيع المجالي لمشاريع الاستثمار، لا سيما في قطاعات الصحة والتعليم والماء، فضلا عن البنى التحتية المتعلقة بالطرق والموانئ والمطارات، وكذا قطاعات النقل واللوجستيك وغيرها، كافة ربوع المملكة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب. كما أن تنوع المشاريع المذكورة يضمن استفادة كل جهة من جهات المملكة من الاستثمارات الملائمة لاحتياجاتها والمتوافقة مع إمكانياتها الاقتصادية.